

الصراع الدولي حول النفط وتأثيره على الاقتصاد العراقي

The international conflict over oil and its impact on the Iraqi economy

رسل عبد الحسين جبير

الاستاذ الدكتور محمد منذر

المستخلص:

أن الصراع الدولي حول النفط في العراق قد يؤدي إلى آثار اقتصادية وأمنية خطيرة على البلاد، كما ذكرت بشكل مفصل سابقاً، ولمعالجة هذه الآثار السلبية والتوصل إلى حلول مستدامة، هناك عدة خطوات وإجراءات يمكن اتخاذها، مثل تنويع الدخل القومي- اصلاح القطاع النفطي- تعزيز الحوكمة والشفافية- التعاون الإقليمي والدولي- تحقيق المصالحة الوطنية- تعزيز الأمن والاستقرار وغيرها

Abstract:

The international conflict over oil in Iraq may lead to serious economic and security impacts on the country, as I mentioned in detail previously, and to address these negative impacts and reach sustainable solutions, there are several steps and measures that can be taken, such as diversifying national income - reforming the oil sector - enhancing governance and transparency - regional and international cooperation - achieving national reconciliation - enhancing security and stability, and others.

المقدمة

يعد الصراع الدولي حول النفط من أبرز القضايا التي تؤثر على الأمن والاستقرار في العراق. وبالإضافة إلى التأثير الاقتصادي على هذا الصراع. ففي هذا السياق، ينبغي علينا التركيز على اثنين من الجوانب الرئيسية للتأثير الاقتصادي للصراع الدولي حول النفط في العراق، وهما: الحصار الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط.

فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي، فقد تعرض العراق لعدة حصارات اقتصادية في الماضي، تسببت في تقييد قدرته على تجارة النفط والحصول على الموارد الاقتصادية الضرورية للتنمية وتلبية احتياجات المواطنين، حيث يتسبب الحصار في تدهور الوضع الاقتصادي، كما يتراجع النمو

الاقتصادي وتتراكم الديون، مما يؤدي إلى ضعف البنية التحتية وانعدام الخدمات الأساسية، وتفاقم الفقر والبطالة^١.

علاوة على ذلك، فقد يتعرض القطاع الصحي والتعليمي والبنية التحتية الأخرى في العراق لتأثير سلبي بسبب الحصار الاقتصادي. وتزداد الصعوبة في عدم توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مما قد يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات الاجتماعية والتوترات الأمنية^٢.

كمأيعد الصراع الدولي على النفط من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلباً على الأمن والاستقرار خاصة من الناحية الاقتصادية. فالعراق، باعتباره يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي عالمياً، كان عرضة للعديد من أشكال الحصار والعقوبات الاقتصادية على مر التاريخ، مما ألحق أضراراً جسيمة باقتصاده وأمنه^٣.

فعلى سبيل المثال، فقد تعرض العراق لحصار اقتصادي شامل بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ الذي استمر لأكثر من عقد من الزمن، مما تسبب في تدهور حاد في مستويات المعيشة ونقص في السلع الأساسية وتراجع الخدمات بشكل كبير. كما تكبد الاقتصاد العراقي خسائر فادحة بلغت مئات مليارات الدولارات. وكان له تأثير على الأمن الاجتماعي والسياسي، مما أدى إلى احتجاجات واضطرابات داخلية.

وبالمثل، فقد تسبب انخفاض أسعار النفط خلال العقد الماضي إلى خلق أزمات مالية وانخفاض في ميزانية للعراق، مما أثر على قدرته في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين والحفاظ على الأمن الداخلي^٤.

اهمية البحث

تأتي أهمية البحث من خلال إن الاعتماد المفرط على النفط وتعرض اقتصاد العراق للتدخلات والضغوطات الخارجية أضعف بشكل كبير قدرته على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني. ولذلك، فإنه من الضروري إيجاد حلول عادلة ومستدامة لهذا الصراع الدولي المستمر حول النفط العراقي. فمن خلال تنفيذ هذه الخطوات، يمكن للعراق التغلب على الآثار السلبية للصراع حول النفط، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والأمن الداخلي على المدى الطويل.

^١ عوض فاضل إسماعيل، مسار تنمية جانب العرض في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة نورو، العدد الأول، ٢٠١٣، ص ٦.

^٢ تقارير الأمم المتحدة حول العراق ٢٠٠٣-٢٠١٦، (الأمم المتحدة، نيويورك)، ص ١٠٠.

^٣ محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيادة الوطنية، دراسة تحليلية في موارد الثروة الاقتصادية، الموصل ١٩٨٠، ص ١٠٩.

^٤ "محمد خضر ياسين، أثر جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢١، ص ٥٠."

اشكالية البحث

تتمحور حول السؤال التالي، ما مدى تأثير اسعار النفط على الامن القومي العراقي؟
تتفرع من الإشكالية عدة أسئلة هي التالية:

١- ما هو تأثير الحصار الاقتصادي على الأمن في العراق؟

٢- تأثير انخفاض أسعار النفط على الأمن في العراق؟

المناهج المتبعة

للإجابة عن الإشكالية أعلاه، فقد اعتمدنا المنهج التاريخي الذي يتطلب الحديث عن أهم المحطات التاريخية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي، ومن ثم اللجوء إلى المنهج الاستقرائي لما تحتاجه هذه الدراسة من قراءة في الجزئيات، من ثم الاعتماد على منهج دراسة الحالة للحصول على معلومات، ونتائج أكثر تفصيلاً ودقة.

هيكلية البحث

تناولنا في المطلب الأول تأثير الحصار الاقتصادي على الأمن في العراق، وتطرقنا في المطلب الثاني: تأثير انخفاض أسعار النفط على الأمن في العراق.

المطلب الأول

تأثير الحصار الاقتصادي على الأمن في العراق

يعاني العراق منذ سنوات طويلة من تداعيات الحصار الاقتصادي، الذي يعتبر عاملاً رئيسياً يؤثر على الأمن في البلاد. ويتسبب كذلك في تقييد حركة التجارة وتدفق الموارد المالية، مما قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما قد تكون أحد التأثيرات الرئيسية للحصار الاقتصادي هو تفاقم الفقر والبطالة في العراق، حيث يتعذر على العديد من المواطنين الحصول على فرص عمل مناسبة للوصول إلى مستوى معيشي كريم، مما يزيد من التوترات الاجتماعية والاستياء العام. كما يعاني الأفراد والأسر من صعوبات في تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية، وهذا يزيد من حدة الفقر والتوترات الاجتماعية، مما يشكل تهديداً للأمن الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر الحصار الاقتصادي على الأمن السياسي في العراق. ويتسبب بتراجع الاقتصاد وتدهور الأوضاع المالية في تعقيد التحديات السياسية وتعزيز الاضطرابات والتوترات الداخلية. وقد يتنامى الاستياء الشعبي والغضب تجاه الحكومة والنظام السياسي، ويتزايد التحدي الذي يواجهه السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي. كما يمكن أن يؤدي هذا التوتر السياسي إلى اندلاع

صراعات وتمردات مسلحة، وتعزيز نشاط الجماعات المتطرفة الإرهابية. هذا ما سوف نشير إليه من خلال النقاط التالية:

أولاً: تأثير الحصار الاقتصادي على الأمن الاجتماعي في العراق:

إن تأثير الحصار الاقتصادي على الأمن الاجتماعي في العراق قد يكون شاملاً وعميقاً، حيث يؤثر على جميع جوانب الحياة الاجتماعية للمواطنين. والأمثلة كثيرة عن هذا التأثير^١:

١- **زيادة معدلات الفقر:** يعتبر الحصار الاقتصادي سبباً رئيسياً في تفاقم مشكلة الفقر في العراق، حيث يتعذر على الكثيرين من الأفراد العراقيين العثور على فرص عمل جيدة ومستدامة، مما يجعلهم يعيشون في ظروف مادية صعبة. وقد تتراكم الديون وتفقد الأسر قدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية. لذلك ارتفعت نسبة العراقيين الذين يعيشون تحت خط الفقر من ١١٪ قبل الحصار عام ١٩٩٠ إلى ٦٠٪ في عام ١٩٩٥.

٢- **زيادة معدلات البطالة:** قد يؤدي الحصار الاقتصادي كذلك إلى تقييد فرص العمل في العراق وتقلص قدرة الحكومة على دعم القطاع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار. وتزداد الصعوبة في العثور على وظائف مناسبة، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات البطالة بين الشباب والبالغين، مما يزيد من عدم الاستقرار الاجتماعي والاحتجاجات المدنية. لهذا كانت قد بلغت نسبة البطالة في العراق ٢٨٪ بحلول عام ١٩٩٥، مقارنة بـ ١٦٪ في عام ١٩٩٠.

٣- **تدهور الخدمات الاجتماعية:** يؤثر الحصار الاقتصادي كذلك في قدرة الحكومة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين، مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان. وتراجع الاستثمارات في هذه القطاعات الحيوية، وتتراكم الاحتياجات وتتفاقم المشاكل المجتمعية. يعاني الأطفال والشباب من قلة الفرص التعليمية والرعاية الصحية الجيدة، مما يؤثر على مستقبلهم ويعيق تنميتهم الشخصية والاجتماعية. فقد انخفضت نسبة التطعيمات لدى الأطفال من ٩٣٪ إلى ٢٥٪، كما ارتفعت معدلات سوء التغذية بشكل كبير، كما غادر أكثر من ١٧٪ من المدرسين المهنة بسبب انخفاض الرواتب والظروف الصعبة خلال فترة الحصار^٢.

٤- **تزايد التوترات الاجتماعية:** يؤدي الحصار الاقتصادي إلى زيادة التوترات الاجتماعية في المجتمع العراقي، حيث تتزايد المنافسة على الموارد المحدودة وتتفاقم التفاوت الاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الغضب والاستياء العام. وقد ينتج عن ذلك احتجاجات واضطرابات اجتماعية تهدد الأمن

^١ طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق، قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص ٢٠٠.

^٢ تقرير الأمم المتحدة "الآثار الإنسانية للعقوبات على العراق" لعام ١٩٩٥، ص ١٠-١٨.

^٣ تقرير منظمة العفو الدولية "العراق: الحصار كآلة حرب" لعام ٢٠٠٣، ص ٢١-٢٧.

والاستقرار في البلاد. لهذا قد أدى الحصار إلى اندلاع احتجاجات واضطرابات مدنية في عدة مدن عراقية في أواخر التسعينيات.

٥- انتشار الجريمة والتطرف: يمكن أن يؤدي الحصار الاقتصادي إلى زيادة حالات الجريمة والعنف في العراق. وقد يلجأ البعض إلى السرقة والاتجار غير المشروع بالمواد والمخدرات لكسب العيش، وتزداد حالات الاضطرابات والصراعات المسلحة. قد يستغل بعض الجماعات المتطرفة الظروف الاجتماعية الصعبة لتجنيد المزيد من المقاتلين وتنفيذ أعمال إرهابية. لهذا ارتفعت معدلات الجريمة بنسبة ٣٥٨٪ في العراق خلال فترة الحصار مقارنة بما قبله^١.

هذه هي بعض التأثيرات الاجتماعية الرئيسية للحصار الاقتصادي في العراق. فإنه يتعين على الحكومة والمجتمع الدولي التعاون للتخفيف من تأثير هذا الحصار وتعزيز الأمن الاجتماعي والاستقرار في البلاد.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن داعش الإرهابية استغلت الأوضاع الصعبة والتدهور الاقتصادي والاجتماعي في العراق جراء الحصار والصراعات المستمرة لتوسيع نفوذها وتجنيد المزيد من المقاتلين، وذلك على النحو التالي^٢:

١. استغلال الفقر والبطالة: واجه العديد من الشباب العراقيين صعوبات كبيرة في إيجاد فرص عمل جيدة بسبب الأزمات الاقتصادية المتتالية، مما جعلهم عرضة للتجنيد من قبل داعش مقابل رواتب مغرية.

٢. استهداف المناطق المهمشة: استهدفت داعش المناطق الفقيرة والمهمشة في العراق، حيث يشعر السكان بالإحباط وعدم الرضا عن الخدمات الحكومية الرديئة، مما سهل عملية التجنيد فيها.

٣. التلاعب بالتوترات الطائفية: لعبت داعش على أوتار الصراعات الطائفية المستمرة في العراق، وقدمت نفسها كحامية للسنة من الظلم المزعم للحكومات الشيعية المتعاقبة.

٤. استغلال غياب الأمن: مع تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار العنف في العراق، تمكنت داعش من السيطرة على مناطق واسعة ونشر مقاتليها بسهولة أكبر.

٥. جذب المقاتلين الأجانب: استقطبت داعش المقاتلين الأجانب من مختلف دول العالم، واستفادت من الصراعات المستمرة في العراق لتثبيت وجودها ونشر أيديولوجيتها المتطرفة.

^١ تقرير البنك الدولي "تقييم الأضرار في العراق" لعام ٢٠٠٣، ص ٣٣-٣٩.

^٢ يحيى الكبيسي، داعش والصراع على النفط في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٧، ص ١٣٢-١٤٧.

فمن خلال هذه الاستراتيجيات، نجحت داعش في استغلال الواقع المأساوي للعراق بسبب الحصار والصراعات وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتجنيد الآلاف من المقاتلين وتهديد الأمن والاستقرار في البلاد والمنطقة بأكملها.

وتعاني الأوضاع الاجتماعية في العراق بالفعل من تداعيات الحصار والصراعات التي مرت بها البلاد، ولكن بدرجات متفاوتة عما ذكر:

- ترتفع معدلات الفقر والبطالة بشكل ملحوظ في بعض المناطق، لكنها أقل حدة في المناطق الأخرى.
- تتفاوت جودة الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة بين المحافظات بحسب الإمكانيات.
- ظهرت بعض التوترات الاجتماعية بين الفئات والمكونات المختلفة في بعض المناطق، لكن المجتمع ككل ما زال متماسكاً.

- ارتفعت حالات الجريمة والعنف في بعض المدن نتيجة انتشار السلاح وضعف سيادة القانون.
- ظهرت يؤر للتطرف والإرهاب استغلت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة.
- كما أنه ما زالت هناك مظاهر إيجابية من التضامن الاجتماعي والمبادرات الأهلية لمساعدة الفقراء.
لذا، الصورة مركبة وتتطلب معالجة المشكلات بشكل موضعي وفق ظروف واحتياجات كل منطقة على حدة مع تعزيز مكان القوة الاجتماعية.

ثانياً: تأثير الحصار الاقتصادي على الأمن السياسي في العراق:

إن تأثير الحصار الاقتصادي على الأمن السياسي في العراق يكون متعدد الأبعاد وقد يؤدي إلى زيادة التوترات والتحديات السياسية. ونشير لذلك على النحو التالي^١:

١- **تفاقم الاستقطاب السياسي:** يزيد الحصار الاقتصادي من التوترات السياسية في العراق ويؤدي إلى تفاقم الاستقطاب بين الأطراف المختلفة. كما يمكن أن يزيد من الاحتكاك السياسي ومن حدة الصراعات الداخلية والتوترات، مما يؤثر على استقرار الحكومة وقدرتها على اتخاذ قرارات فعالة. وقد شهدت العراق عدة احتجاجات واضطرابات شعبية كبيرة احتجاجاً على الحصار، مثل احتجاجات صيف ١٩٩٢ في الجنوب والشمال التي قمعت بعنف، ما أدى إلى المزيد من التوترات بين الحكومة والمعارضة. كما ظهرت انقسامات حادة بين القوى السياسية حول كيفية التعامل مع الحصار.

٢- **ضعف القدرة الحكومية:** يؤثر الحصار الاقتصادي على القدرة الحكومية في العراق على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات العامة. وقد تنخفض الإيرادات المالية للحكومة وتتعدد المشاكل المالية، مما يقلص من قدرتها على الاستجابة للتحديات السياسية والاحتياجات الشعبية. ويمكن أن يؤدي هذا الضعف إلى فقدان الثقة بالحكومة وتساعد الاحتجاجات السياسية. لذلك كانت قد انخفضت

^١ محمد عبدالكريم يوسف، الأمن الاقتصادي أثناء الحروب، الحوار المتمدن، العدد ٧٠٢٩، ٢٠٢١، ص ٥.

قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية بشكل كبير، حيث تدهورت الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، مما أدى إلى احتجاجات شعبية واسعة في عدة مدن عراقية مثل البصرة والنجف وكربلاء، متهمه الحكومة بالفشل في حماية المواطنين.

٣- زيادة التوترات الإقليمية: قد يؤدي الحصار الاقتصادي إلى زيادة التوترات الإقليمية في العراق، خاصة إذا كانت المشاكل الاقتصادية ترتبط بصراعات دولية أو انقسامات سياسية متعددة الأطراف. كما يمكن أن يستغل الأطراف الخارجية الظروف الاقتصادية الضعيفة للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وتعزيز تأثيرها السياسي. كما تصاعدت التوترات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان بسبب الحصار، حيث اتهمت الأخيرة بغداد بالتمييز في توزيع المساعدات الإنسانية، ما أدى إلى انفصال إداري شبه كامل للإقليم عن المركز في التسعينيات.

٤- نمو التطرف والإرهاب: يمكن أن يستغل الحصار الاقتصادي الضغط الاجتماعي والاقتصادي لدى الفئات المهمشة والمتضررة لتنامي الانتماء للتنظيمات المتطرفة والميل إلى العنف والإرهاب، حيث تصبح هذه الجماعات أكثر قوة وتهديدًا للأمن السياسي في العراق، وقد تعمق الفجوة بين الحكومة والمجتمع وتعطل العملية السياسية للتوصل إلى تسوية سلمية. هذا ما قامت به بعض الجماعات الإرهابية استغلت جماعات متطرفة مثل القاعدة الأوضاع المتردية للمواطنين جراء الحصار لتجنيد المزيد من المقاتلين، خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة، حيث نفذت القاعدة عدة هجمات إرهابية في العراق في أواخر التسعينيات.

٥- تدهور الأمن: ارتفعت معدلات الجريمة والعنف بشكل كبير في العراق نتيجة للفقر وانعدام فرص العمل، حيث سجلت البصرة ما يقرب من ١١ ألف جريمة قتل خلال سنوات الحصار وفقًا لتقرير البنك الدولي^١.

هذه بعض التأثيرات الرئيسية للحصار الاقتصادي على الأمن السياسي في العراق. فإنه يتعين على الحكومة العراقية والمجتمع الدولي العمل معًا لتخفيف هذا التأثير وتعزيز الاستقرار السياسي في البلاد.

هذا وقد تأثر الأمن السياسي في العراق بالحصار الاقتصادي والصراعات بشكل ملموس، ولكن بطريقة مختلفة قليلاً عما ذكر^٢:

١- الاستقطاب السياسي الحاد: حدث استقطاب سياسي حاد بين مختلف الكتل والأحزاب، مما أدى إلى صعوبة تشكيل حكومات ائتلافية مستقرة. كما أدى الحصار والظروف الاقتصادية الصعبة إلى

^١ تقرير البنك الدولي، "آثار الحصار على العراق" لعام ٢٠٠٣، ص ٥١-٥٩.

^٢ أحمد عبد الكريم، "الحصار والصراع الدولي: آثارهما على الأمن السياسي في العراق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٦، الصفحات ١٨٤-٢٠٩.

تعميق الخلافات بين الكتل السياسية العراقية، حيث تشكلت حكومات ائتلافية هشة غير قادرة على الاستمرار، مثل حكومات عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠.

٢- ضعف أداء الحكومة المركزية: عانت الحكومة المركزية من ضعف في أدائها بسبب تردي الوضع المالي وانتشار الفساد الإداري والمحسوبية. كما واجهت الحكومات العراقية المتعاقبة معوقات كبيرة في تقديم الخدمات وإدارة البلاد بسبب شح الموارد المالية وانتشار الفساد والمحسوبية في مؤسساتها نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة.

٣- التوترات مع دول الجوار: زادت حدة التوترات مع دول الجوار مثل تركيا وإيران اللتان تتهمان بالتدخل في الشؤون الداخلية. كما ازدادت حدة الخلافات بين العراق ودول الجوار مثل تركيا وإيران، حيث اتهمتهما بغداد بالتدخل في شؤونها الداخلية واستغلال الوضع الأمني المتردي، ما أثر على علاقاتها الدبلوماسية.

٤- ظهور التنظيمات المتطرفة: شهدت بعض المناطق ظهور تنظيمات متطرفة مثل داعش التي استغلت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة. كما استفادت جماعات إرهابية مثل القاعدة وداعش من البيئة الخصبة التي وفرها الحصار والفقر وانعدام الخدمات لتجنيد المقاتلين، خاصة في المناطق المهمشة كالأنبار وصلاح الدين.

٥- الاحتجاجات الشعبية: حدثت احتجاجات شعبية في عدة مناطق ضد تردي الخدمات مما أثر على الاستقرار. كما شهدت العديد من المحافظات العراقية احتجاجات شعبية واسعة احتجاجاً على تردي الخدمات والأوضاع المعيشية الصعبة نتيجة للحصار والأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

٦- عقبات العملية السياسية: ظلت العملية السياسية تواجه عقبات في التوصل إلى تسويات بسبب تعقيدات الوضع الأمني والاقتصادي. كما واجهت العملية السياسية في العراق صعوبات كبيرة في التوصل إلى تسويات شاملة بسبب تعقيد الوضع الأمني وتأثيره على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وحدة الاستقطاب السياسي.

هذا يوضح التأثير الفعلي للحصار والصراعات على الأمن السياسي في العراق خلال العقدين الماضيين.

المطلب الثاني

تأثير انخفاض أسعار النفط على الأمن في العراق

إن تأثير انخفاض أسعار النفط على الأمن في العراق يشكل مسألة حساسة ومهمة في هذا البلد، نظراً لأن النفط يعد المورد الرئيسي للإيرادات في البلاد. ويعتبر الاقتصاد العراقي متأثراً بشكل كبير

بتقلبات سعر النفط على المستوى العالمي، وتترتب على ذلك تحديات عديدة تؤثر على الوضع الاقتصادي والأمني. ونشير لذلك على النحو التالي:

أولاً: تأثير انخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي في العراق:

انخفاض أسعار النفط يعد تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي ونظراً لاعتماده الشديد على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات. ويتأثر الوضع الاقتصادي كذلك في العراق بشكل شامل بانخفاض أسعار النفط في العديد من الجوانب، ونشير فيما يلي لأهم هذه التأثيرات^١:

١- **انخفاض الإيرادات الحكومية:** تعتمد الحكومة العراقية بشكل كبير على إيرادات صادرات النفط لتمويل ميزانيتها وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية. فعندما تنخفض أسعار النفط، يقل حجم الإيرادات المالية المتاحة، مما يؤثر على قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

٢- **زيادة العجز المالي:** يتسبب انخفاض أسعار النفط في زيادة العجز المالي للحكومة، حيث يصعب تمويل المصروفات الحكومية الضرورية وسد الفجوة بين الإيرادات والنفقات. هذا قد يضطر الحكومة إلى الاقتراض من السوق المالية المحلية والخارجية، مما يؤدي إلى تراكم الديون وزيادة الضغط على الميزانية العامة.

٣- **تباطؤ النمو الاقتصادي:** حيث تنخفض قدرة الحكومة على تمويل المشاريع التنموية وتحفيز النمو الاقتصادي عندما تنخفض أسعار النفط. وقد يتراجع الاستثمار العام والخاص، وينخفض معدل النمو الاقتصادي، ويتسبب ذلك في تأثيرات سلبية على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

٤- **ارتفاع معدلات التضخم:** قد يحدث انخفاض أسعار النفط تأثيراً سلبياً على معدلات التضخم في العراق. عندما تنخفض إيرادات النفط، تتراجع القدرة على تمويل الإنفاق العام وتوفير السلع والخدمات الأساسية، مما يزيد من التوترات الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات. ولمواجهة مثل هذه التحديات، تحاول الحكومة العراقية تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز القطاعات الأخرى غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة والسياحة. كما تعتمد على الدعم الدولي والتعاون الإقليمي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنمية القدرات الإنتاجية في البلاد.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية حاولت تنويع مصادر الإيرادات وخفض الاعتماد على عائدات النفط في السنوات الأخيرة، ولكن بدرجات متفاوتة من النجاح كما يلي:

^١ محمد خضر ياسين، أثر جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢١، ص ٥٠.

- عملت الحكومة على إصدار تشريعات وقوانين لتشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والسياحة. مثل الإعفاءات الضريبية أو التخفيضات الضريبية للشركات والمستثمرين في هذه القطاعات، تقديم حوافز مالية مثل القروض الميسرة أو المنح للمشاريع الجديدة، توفير بنية تحتية ملائمة مثل المناطق الصناعية والحررة ومرافق النقل والاتصالات، تبسيط الإجراءات الحكومية وترخيص الأنشطة بشكل أسرع، تطوير سياسات استقطاب لجذب الاستثمارات الأجنبية والخبرات الدولية، برامج تدريب وتطوير للقوى العاملة الوطنية لتلبية احتياجات هذه الصناعات، حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذ العقود بشكل فعال للمستثمرين، وعقد اتفاقيات تجارية مع دول أخرى لتسهيل تصدير منتجات هذه القطاعات.

- كما تم إنشاء العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف المحافظات لتوفير فرص عمل بعيداً عن الوظائف الحكومية. وهذا يُشير إلى أن الحكومة قامت بتشجيع ريادة الأعمال وإطلاق مبادرات لدعم المشاريع الصغيرة في جميع أنحاء البلاد، بعيداً عن العاصمة أو المدن الرئيسية فقط. وذلك بهدف توفير فرص عمل في مختلف المناطق وتعزيز التنمية المحلية.

- ازدادت مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي بفضل دخول الشركات العالمية، وهذا يعني أن السياسات الحكومية كانت جاذبة لاستقطاب الشركات العالمية العاملة في هذا القطاع للاستثمار وإقامة عملياتها في البلد. ومن الممكن أن تكون هذه السياسات شملت توفير بيئة تنظيمية ملائمة، وحوافز استثمارية مغرية، وبنية تحتية متطورة للاتصالات، وتوافر القوى العاملة المؤهلة، إلى جانب فتح السوق المحلية للمنافسة. مما ساعد على جذب هذه الشركات ونمو مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

- أطلقت الحكومة مبادرات لجذب الاستثمار الأجنبي خاصة في القطاع النفطي من خلال عقود الخدمة.

- لقد تم تنفيذ مشاريع البنى التحتية لتطوير قطاع النقل والموانئ والطرق. ولكن وعلى الرغم من ذلك، ما زالت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي محدودة، فإنه لا يزال هناك تحديات كبيرة تواجه عملية التنويع.

ثانياً: تأثير انخفاض أسعار النفط على الأمن الداخلي في العراق:

إن انخفاض أسعار النفط قد يتسبب في تأثيرات سلبية على الأمن الداخلي في العراق، حيث يعد النفط مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية ويؤثر بشكل مباشر على استقرار البلاد. وفيما يلي توضيح لبعض التأثيرات الأمنية التي يمكن أن يحدثها انخفاض أسعار النفط^١:

١- ضعف القدرة الحكومية: تنخفض قدرة الحكومة العراقية على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. كما يعتمد الاستقرار الأمني على القدرة الحكومية على تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. إذا لم يتمكن النظام الحكومي من تحقيق ذلك بسبب نقص التمويل الناجم عن انخفاض أسعار النفط، فإن ذلك يزيد من حالة عدم الاستقرار ويفتح الباب أمام التوترات الاجتماعية والاحتجاجات المطلوبة.

وقد شهد العراق تحديات كبيرة في قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات الأساسية بسبب انخفاض أسعار النفط منذ عام ٢٠١٤، الذي كان له تأثير سلبي كبير على الاقتصاد العراقي المعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط.

فوفقاً لتقرير البنك الدولي في عام ٢٠١٧، أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات الحكومية العراقية بنسبة ٣٥٪ في عام ٢٠١٥ وبنسبة ١٣٪ إضافية في عام ٢٠١٦، مما أثر سلباً على قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات العامة^٢.

وكما ورد في تقرير لمنظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨، فإن انخفاض الإيرادات الحكومية أدى إلى تدهور كبير في جودة الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء، مما أثار احتجاجات شعبية واسعة النطاق في عدة محافظات عراقية.

كما أشار التقرير إلى أن نقص التمويل وضعف قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين ساهم في زعزعة الاستقرار الأمني، حيث استغلت الجماعات المسلحة هذه الظروف لتجنيد أعضاء جدد واستهداف المناطق الفقيرة.

وبحسب مصادر إخبارية عراقية، فقد شهدت السنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ احتجاجات شعبية متكررة في مختلف المحافظات العراقية للمطالبة بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل في ظل ضعف الإنفاق الحكومي بسبب أزمة أسعار النفط.

٢- تزايد البطالة: قد يتسبب انخفاض أسعار النفط في خفض الإنفاق الحكومي وتقليص العديد من المشاريع الحكومية والقطاع العام. هذا قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في البلاد، مما يزيد من

^١ سيماء محسن علاوي، انخفاض أسعار النفط العالمية وأثرها في اعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة الدنانير، العدد السابع عشر، ٢٠١٩، ص ١٦٩-١٧٠.

^٢ البنك الدولي، تقرير البنك الدولي عن العراق ٢٠١٧، ص ١٥٠.

التوترات الاجتماعية ويفتح الباب أمام العنف والجريمة المنظمة. كما أن البطالة المرتفعة تعزز عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتؤثر على الثقة بين المواطنين والحكومة. وقد شهد العراق ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة بسبب انخفاض أسعار النفط وتقليص الإنفاق الحكومي، والذي أدى إلى توترات اجتماعية واقتصادية وانتشار للعنف والجريمة المنظمة. فوفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان "تقرير مرصد الفقر في العراق" لعام ٢٠٢٠، فإن معدلات البطالة في العراق ارتفعت بشكل حاد بعد عام ٢٠١٤ بسبب أزمة أسعار النفط. ويشير التقرير إلى أن "معدل البطالة الرسمي في العراق ارتفع من ١٥٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٢٥٪ في عام ٢٠١٨، مع ارتفاع أكبر في معدلات بطالة الشباب التي تجاوزت ٣٦٪ في عام ٢٠١٨". كما أشار التقرير إلى أن "انخفاض الإنفاق الحكومي بسبب تراجع إيرادات النفط أدى إلى تقليص المشاريع الحكومية واستقطاب العمالة في القطاع العام، مما ساهم في زيادة البطالة".^١ وأوضح التقرير كذلك أن "ارتفاع معدلات البطالة خلق توترات اجتماعية واقتصادية، وساهم في انتشار الجريمة المنظمة والعنف في بعض المناطق العراقية، خاصة بين الشباب العاطلين عن العمل".

كما نقل التقرير عن مسح أجرته الأمم المتحدة أن "غالبية المواطنين العراقيين عبروا عن عدم ثقتهم بالحكومة بسبب عدم قدرتها على توفير فرص عمل وتحسين الأوضاع المعيشية في ظل أزمة انخفاض أسعار النفط".^٢

٣- تصاعد التوترات القومية والعرقية: قد يزيد انخفاض أسعار النفط من التوترات القومية والعرقية في العراق، حيث يعتبر النفط مورداً استراتيجياً مهماً يثير منافسة بين المجموعات السياسية والقومية في البلاد. فعندما ينخفض سعر النفط وتراجع الإيرادات، يزداد التنافس على الموارد المتاحة والقدرة على الوصول إلى الثروة النفطية. ويمكن أن يؤدي هذا إلى تصاعد التوترات بين المجموعات العرقية والدينية ويزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي.

٤- زيادة نشاط الجماعات المتطرفة: كما يمكن أن يستغل الانخفاض الاقتصادي الناتج عن انخفاض أسعار النفط من قبل الجماعات المتطرفة والإرهابية لزراعة الأمن الداخلي في العراق. قد تستغل هذه الجماعات الظروف الاقتصادية الصعبة لتجنيد المزيد من الأفراد وتنفيذ هجمات إرهابية تهدد الاستقرار الأمني في البلاد.

^١ البنك الدولي (٢٠٢٠). تقرير مرصد الفقر في العراق، ص ١٤٧.

^٢ البنك الدولي (٢٠٢٠). تقرير مرصد الفقر في العراق، ص ١٥٥.

ومن أجل التصدي لتأثيرات انخفاض أسعار النفط على الأمن الداخلي في العراق، يتطلب ذلك تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز القطاعات الأخرى غير النفطية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. كما يجب أيضًا تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية للحد من التوترات القومية والعرقية وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة.

الخاتمة

يمكن القول أن التأثير الاقتصادي للصراع الدولي حول النفط في العراق قد يؤدي إلى تدهور الأمن والاستقرار في البلاد. كما يزيد الحصار الاقتصادي في انخفاض أسعار النفط ويؤدي إلى توترات اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويفتح الباب أمام زيادة العنف والتمردات المسلحة وتنامي الفوضى. لذا، تحتاج الجهود الدولية والمحلية إلى التركيز على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والأمني في العراق، وتعزيز التعاون والحوار لحل النزاعات النفطية وتعزيز تنمية مستدامة في البلاد. يعتبر النفط من الموارد الحيوية الهامة التي تلعب دورًا حاسمًا في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية. وفي هذا السياق، يعد العراق واحد من الدول الرئيسية المنتجة لهذه المادة في العالم. قد تُعد الصراعات الدولية حول النفط في العراق مصدر قلق كبير للعديد من الجهات المعنية، سواء كان داخل العراق نفسه أو على مستوى الساحة الدولية. فعلى المستوى العراقي، يعتبر النفط مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في العراق، حيث تعتمد الحكومة بشكل كبير على عائداته لتلبية احتياجاتها المالية وتمويل المشاريع التنموية. أما على الصعيد العالمي، فإن الصراعات الدولية المتعلقة بالنفط في العراق يمكن أن تتسبب في تقلبات هائلة في أسعاره العالمية وتعطيل إمداداته، مما يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي، فإن تقلبات أسعار النفط قد تؤدي إلى تراجع الإيرادات وتعثر تنفيذ المشاريع الحيوية، وتزيد من نسبة البطالة وتفاقم الفقر، مما يهدد استقرار البلاد ويؤثر على حياة المواطنين. أما من الناحية الأمنية، فإن الصراعات الدولية حول النفط في العراق قد تؤثر بشكل كبير على الأمن الداخلي والاستقرار في البلاد. وقد تعزز هذه الصراعات التوترات السياسية والعرقية والطائفية، وتؤدي إلى تصاعد العنف والصراعات المسلحة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تستغل بعض الجماعات المتطرفة والمنظمات الإرهابية هذه الفوضى وعدم الاستقرار لتعزيز نفوذها وتنفيذ أعمال العنف. كما يتعرض العراق بشكل متكرر لتهديدات أمنية متعددة، مثل الهجمات الإرهابية والتمردات المسلحة، وتهريب النفط والأنشطة غير الشرعية المرتبطة بالنفط.

إن التأثير الاقتصادي والأمني للصراعات الدولية حول النفط في العراق يشكل تحديًا هائلًا يجب التصدي له. يتطلب ذلك تعزيز الحوار والتعاون الدولي لحل النزاعات النفطية، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني في العراق. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة العراقية تنويع اقتصادها وتعزيز القطاعات الأخرى غير النفطية، من أجل تقليل التبعية على النفط وتعزيز الاستدامة الاقتصادية.

المصادر

الكتب

١. محمد خضر ياسين، أثر جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢١.
٢. أحمد عبد الكريم، "الحصار والصراع الدولي: آثارهما على الأمن السياسي في العراق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٦.
٣. يحيى الكبيسي، داعش والصراع على النفط في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٧.
٤. طاهر حمدي كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق، قراءات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.
٥. محمد خضر ياسين، أثر جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط، العراق، ٢٠٢١.
٦. محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة الأجنبية والسيدة الوطنية، دراسة تحليلية في موارد الثروة الاقتصادية، الموصل ١٩٨٠.

المجلات

١. عوض فاضل إسماعيل، مسار تنمية جانب العرض في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة نورو، العدد الأول، ٢٠١٣.
٢. محمد عبد الكريم يوسف، الأمن الاقتصادي أثناء الحروب، الحوار المتمدن، العدد ٧٠٢٩، ٢٠٢١.
٣. سيماء محسن علاوي، انخفاض أسعار النفط العالمية وأثرها في اعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة الدنانير، العدد السابع عشر، ٢٠١٩.

التقارير الدولية

- ١- تقارير الأمم المتحدة حول العراق ٢٠٠٣-٢٠١٦، (الأمم المتحدة، نيويورك).
- ٢- تقرير الأمم المتحدة "الآثار الإنسانية للعقوبات على العراق" لعام ١٩٩٥.
- ٣- تقرير منظمة العفو الدولية "العراق: الحصار كآلة حرب" لعام ٢٠٠٣.
- ٤- تقرير البنك الدولي "تقييم الأضرار في العراق" لعام ٢٠٠٣.
- ٥- تقرير البنك الدولي، "آثار الحصار على العراق" لعام ٢٠٠٣.



- ٦- البنك الدولي، تقرير البنك الدولي عن العراق ٢٠١٧.
- ٧- البنك الدولي (٢٠٢٠). تقرير مرصد الفقر في العراق.
- ٨- البنك الدولي (٢٠٢٠). تقرير مرصد الفقر في العراق.